



مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا التقرير السنوي التاسع عشر سنة 2023م



مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي مجموعة ذات طبيعة طوعية وتعاونية مستقلة عن أي هيئة أو منظمة دولية أخرى، تأسست بالاتفاق بين حكومات أعضائها، ولم تنشأ بناءً على معاهدة دولية، وهي التي تحدد عملها ونظمها وقواعدها وإجراءاتها، وتتعاون مع الهيئات الدولية الأخرى وخصوصاً مجموعة العمل المالي لتحقيق أهدافها.

تسعى مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل مستمر إلى خلق شراكة فاعلة وتوثيق التعاون مع الجهات الدولية والإقليمية في مجالات عمل المجموعة، لا سيما فيما يختص بتقديم التدريب والمساعدات الفنية للدول الأعضاء بها.

لمزيد من المعلومات حول مجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا زيارة الموقع الإلكتروني:
<http://www.menafatf.org/>

هذه الوثيقة و / أو أي بيانات أو خريطة مدرجة هنا لا تخل بالوضع أو السيادة على أي إقليم، وترسيم الحدود والحدود الدولية وتسميات أي إقليم أو مدينة أو منطقة

© 2023 مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز القيام بنشر هذا المستند أو إعادة إصداره أو ترجمته، كلياً أو جزئياً، دون الحصول على إذن كتابي مسبق من مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ص. ب: 101881، المنامة – مملكة البحرين، فاكس: 0097317530627، عنوان البريد الإلكتروني:

info@menafatf.org

الفهرس

4	كلمة رئيس المجموعة.....
7	كلمة السكرتير التنفيذي.....
9	القسم الأول: نظرة عامة عن مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.....
10	1.1 التفويض والأهداف.....
11	1.2 الهيكل العام للمجموعة.....
15	2 القسم الثاني: أداء المجموعة.....
15	2.1 الأولويات الإستراتيجية للمجموعة 2022م – 2024م.....
15	2.2 أولويات رئاسة الجمهورية الإسلامية الموريتانية لسنة 2023م.....
16	2.3 نظرة عامة على تنفيذ خطة العمل لعام 2023.....
16	2.4 ترجمة الأدلة الإرشادية الصادرة من مجموعة العمل المالي.....
18	القسم الثالث: المهام الرئيسية للمجموعة- نبذة وأهم إحصائيات عام 2023م.....
18	3.1 أنشطة فرق عمل المجموعة.....
18	3.1.1 فريق عمل التقييم المتبادل.....
20	3.1.2 فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات.....
26	3.2 أنشطة ومستجدات منتديات ولجان المجموعة.....
26	3.2.1 منتدى وحدات المعلومات المالية.....
26	3.2.2 منتدى خبراء مكافحة تمويل الإرهاب.....
27	3.2.3 لجنة المخاطر.....
28	القسم الرابع: الاندماج الإقليمي، والتعاون الدولي، وشراكات المجموعة.....
28	4.1 التعاون الدولي.....
30	4.2 الشراكات.....
31	4.3 التنسيق والاندماج الإقليمي.....
32	القسم الخامس: القوائم المالية لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.....
35	6 القسم السادس: الآفاق.....
35	6.1 النظر إلى الخلف.....
35	6.1.1 مساهمة الرؤساء السابقين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.....
36	6.1.2 أهم معالم عمل المجموعة منذ التأسيس.....

كلمة رئيس المجموعة



بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يطيب لي أن أقدم التقرير السنوي التاسع عشر لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للعام 2023م برئاسة الجمهورية الإسلامية الموريتانية ولا يفوتني طبعاً أن أتوجه بجزيل الشكر إلى الدول الأعضاء بالمجموعة على الثقة الممنوحة للجمهورية الإسلامية الموريتانية في توليها لرئاسة المجموعة والدعم المتواصل في تحقيق الأهداف المرجوة وإستكمال خطوات التطوير والإصلاح المنتهجة من قبل رؤساء المجموعة السابقين.

يسلط هذا التقرير الضوء على أبرز الإنجازات التي حققتها مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا MENAFATF خلال العام المنصرم برئاسة الجمهورية الإسلامية الموريتانية التي حرصت على ضمان الاتساق بين أولويات رئاستها واستراتيجية المجموعة وأهدافها الإقليمية الرئيسية وسعت إلى التعاون الكامل مع باقي الدول الأعضاء، المراقبين وسكرتارية المجموعة بغية تحقيق الاهداف التي أنشئت من أجلها المجموعة في مكافحة غسل الاموال و تمويل الإرهاب ومنع المجرمين والإرهابيين من إساءة استخدام النظام المالي بالدول وتعزيز أسس التنمية الاقتصادية المستدامة .

وحيث تعد عمليات التقييم المتبادل من الأعمال الأساسية في عمل المجموعة التي ينبغي دعمها بشكل مستمر فقد حرصنا خلال فترة تشرفنا بالرئاسة على العمل على تحسين استعداد دول المنطقة لعملية التقييم المتبادل ورفع مستوى التزامها بالمعايير الدولية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار السلاح وزيادة فعالية تطبيقها حيث تمت مواصلة تقديم ورشات تدريبية قبل كل عملية تقييم متبادل لتهيئة وتحضير السلطات المعنية بكافة الدول المقبلة على عملية التقييم ، وكذلك تقديم المساعدة الممكنة للدول الأعضاء الخاضعين لمراجعة التعاون الدولي من خلال التواصل معها وتقديم الإرشاد لها في إجراءات عملية المراجعة (ICRG) ومناقشة التحديات التي تواجهها.

ولايفوتني في هذا الإطار أن أستغل الفرصة لتقديم أسى التهاني إلى كل من المملكة المغربية والمملكة الأردنية الهاشمية ودولة الامارات العربية المتحدة لخروجهم من قائمة الدول قيد المتابعة المشددة لدى مجموعة العمل المالي وتأمين الجهود الحثيثة المبذولة من قبلهما من أجل اجتياز تلك المرحلة الدقيقة.

وفي نفس السياق و مع إقتراب استكمال الجولة الثانية للتقييم المتبادل، التي تنتهي في أبريل/مايو 2025م، وفي إطار الاستعداد للجولة الثالثة القادمة من عمليات التقييم المتبادل فقد اعتمد الاجتماع العام السابع والثلاثين للمجموعة المنعقد في ديسمبر 2023م، المعايير المقترحة لتسلسل الدول في الجدول الزمني لعملية التقييم المتبادل، ونموذج التحديث الدوري بهدف الاستعداد لعمليات التقييم المتبادل في الجولة الثالثة، حيث ستستغرق الجولة الثالثة مدة أقصر وتسير بوتيرة متسارعة للتقييمات المتبادلة تمتد على مدار سبع سنوات، وذلك لضمان اتساق الجداول الزمنية لعمليات التقييم المتبادل بين المجموعة، ومجموعة العمل المالي، والمجموعات الاقليمية الأخرى.

على صعيد آخر، عملت الجمهورية الإسلامية الموريتانية خلال فترة رئاستها للعام 2023م على مواصلة التعاون مع الشركاء الدوليين و الإقليميين لإبراز أهداف المجموعة الأساسية كشريك إقليمي لمجموعة العمل المالي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح، ووعياً منها بضرورة منع جماعات الجريمة المنظمة من الاستفادة من العائدات الإجرامية و ضرورة تعقب و حجز و استرداد الأصول، تم خلال الاجتماع العام السابع والثلاثون للمجموعة في ديسمبر 2023م طرح مشروع استراتيجي بإنشاء شبكة مشتركة لاسترداد الأصول بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA ARIN)، وذلك بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) و الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ). و يأتي هذا المشروع بالاتساق مع بنود مذكرة التفاهم للمجموعة وتوصيات مجموعة العمل المالي. هذا وقد قرر الاجتماع العام تعميق دراسة المشروع والإجابة عن تساؤلات الدول الأعضاء في هذا الشأن على أن يعقد اجتماع إقليمي خلال العام 2024م لمناقشة إنشاء الشبكة بشكل موسع وتفصيلي وتبادل وجهات النظر والخروج بتوصيات.

أما في إطار تطوير فرق العمل والمنتديات واللجان المشكلة بالمجموعة، فقد وافق في هذا السياق الاجتماع العام السابع و الثلاثون المنعقد في شهر نوفمبر 2023م على مقترح دولة الإمارات العربية المتحدة المتعلق بإنشاء لجنة لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة تهدف بالأساس إلى مساعدة الدول الأعضاء في تطوير النظم التشريعية والتشغيلية لتطبيق العقوبات المالية المستهدفة بشكلٍ فعّال وبما ينسجم مع معايير مجموعة العمل المالي .

وفي النهاية، نؤكد على استمرار العمل بديناميكية من أجل تطبيق توصيات مجموعة العمل المالي حول خطة زيادة فعالية المجموعة بما يشمل من ترسيخ لأسس الحوكمة السليمة في المجموعة حيث تم تقديم تحديث لخطة عمل تعزيز فعالية المجموعة خلال الاجتماع العام السابع والثلاثون المنعقد في نوفمبر 2023م، وقد تضمن التحديث قرار

الاجتماع العام السادس والثلاثون للمجموعة في شهر مايو 2023م بوضع إجراءات لتنفيذ توصيات مجموعة العمل المالي والذي أوضح التقدم الإيجابي الذي حققته المجموعة في هذا المضمار.

ختاماً، وبانتهاء فترة رئاستي لعام 2023م فإننا نأمل بأن تكون الجمهورية الإسلامية الموريتانية قد نجحت في مساعدة المجموعة في انجاز خطة عملها وتحقيق أهدافها ونجاحاتها لا سيما في مسار تطوير أدائها وفعاليتها، وذلك بفضل الدعم والتنسيق مع سكرتارية المجموعة وتعاون الدول الأعضاء. ونؤكد في هذا الشأن على استمرار دعم الجمهورية الإسلامية الموريتانية للمجموعة وأعمالها لما فيه صالح دول منطقتنا.

ودمتم في حفظ الله سالمين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

سعادة الاستاذ محمد أمين الذهبي ،

محافظ البنك المركزي

رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،

كلمة السكرتير التنفيذي



بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين
الأخوة والأخوات الفضلاء، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،
أما بعد

كان عام 2023م مليئاً بالتحديات والفرص والانجازات لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إذ تم اعتماد ثلاث تقارير تقييمات متبادلة لكل من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية اللبنانية وتقرير التقييم المتبادل المشترك لدولة قطر. ويجري حالياً تنفيذ خمسة عمليات

تقييم متبادل لكل من دولة جمهورية العراق ودولة الكويت وسلطنة عُمان وجمهورية جيبوتي وجمهورية الصومال الفيدرالية.

كما استمرت الدول الأعضاء في المجموعة بشكل دؤوب لتطوير أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها خلال عام 2023م مما نتج عنه ولله الحمد اعتماد ثلاثة عشر تقرير متابعة والذي تظهر بشكل جلي جهد دول المجموعة في الرقي أنتظمتها ومواكبة التطورات الإقليمية والدولية.

في السياق عينه وفي إطار السعي لرفع القدرات لدى دول المجموعة، فقد تم تنظيم ثمان أنشطة وورش عمل ودورات تدريبية بالشراكة مع ستة منظمات دولية وإقليمية وشركاء، وباستضافة كريمة من خمسة من الدول الأعضاء حضرها ما يقارب 400 مشارك من كافة السلطات الوطنية للدول الأعضاء المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. من ناحية أخرى و تنفيذاً لخطة العمل في تعزيز التعرف على المخاطر والطرق والاتجاهات الجديدة في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح ومساعدة الدول الأعضاء في مواجهتها، باشرت المجموعة العمل على دراسة التقييم الإقليمي للمخاطر ودراسة الوقف والتوصية 25، إضافةً إلى مشروع التطبيقات حول غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال الشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية. كما قامت سكرتارية المجموعة بالتعاون مع بعض الدول الأعضاء والمراقبين بترجمة 5 أدلة إرشادية صادرة عن مجموعة العمل المالي إلى اللغة العربية بهدف تعزيز الوعي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومواكبة التطورات ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح. وقبل الختام، لا يفوتني أن اتقدم بجزيل الشكر إلى معالي السيد محمد الأمين ولد الذهبي، - رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2023م، ومحافظ البنك المركزي الموريتاني، على الجهود الحثيثة والدعم المستمر للسكرتارية المجموعة، وإلى جميع الدول الأعضاء والمراقبين على دعمهم وتعاونهم المستمر، وكذلك إلى جميع زملائي بسكرتارية المجموعة على ما قدموه ويقدموه لتحقيق أهداف وغايات المجموعة وأعضائها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

سليمان بن رشيد الجبرين

السكرتير التنفيذي لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

1. القسم الأول

نظرة عامة عن مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

نظراً للتأثيرات السلبية الجسيمة لجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب على استقرار النظام المالي والاقتصادي لأي دولة أو منطقة في العالم، فقد طرحت في العام 2003م فكرة إنشاء مجموعة إقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب على غرار مجموعة العمل المالي (FATF). وفي 30 نوفمبر 2004م، في مدينة المنامة عاصمة مملكة البحرين، قررت حكومات أربع عشرة دولة عربية، خلال اجتماع وزاري، إنشاء "مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" (MENAFATF)، وقد انضمت إلى المجموعة بعد إنشائها سبعة دول أخرى. ووقعت جميع الدول الأعضاء على مذكرة تفاهم تمثل إنجازاً تاريخياً للدول العربية، كونها تدل على مدى جديتها والتزامها بالتصدي للمخاطر الناجمة عن عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتحتضن مملكة البحرين مقر سكرتارية المجموعة التي باشرت عملها منذ إنشائها، إذ وفرت لها المملكة كافة الإمكانيات اللازمة من أجل ذلك. وتأكيداً على أهمية الدور المناط بالمجموعة فقد وقعت على اتفاقية المقر مع حكومة مملكة البحرين والتي تم إقرارها من قبل كل من مجلس الشورى ومجلس النواب، بتاريخ 26 مارس 2009م، أصدر ملك مملكة البحرين جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة القانون رقم (5) لسنة 2009م بالتصديق على الاتفاقية ونُشر القانون في الجريدة الرسمية بتاريخ 2 أبريل 2009م.



1.1. التفويض والأهداف

أ- التفويض

تعتبر مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مجموعة ذات طبيعة طوعية وتعاونية مستقلة عن أي هيئة أو منظمة دولية أخرى. تأسست المجموعة بالاتفاق بين حكومات أعضائها، ولم تنشأ بناءً على معاهدة دولية، وهي التي تحدد عملها ونظمها وقواعدها وإجراءاتها، وتتعاون مع الهيئات الدولية الأخرى لا سيما مجموعة العمل المالي من أجل تحقيق أهدافها. تلتزم المجموعة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالمنطقة من خلال العمل على تطبيق ونشر السياسات والمعايير الدولية ذات العلاقة وتعزيز الالتزام بها بشكل فعال، خاصة التوصيات الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF) وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

تتمثل مهمة المجموعة في توحيد ومواصلة الجهود المشتركة لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المنطقة من خلال التنفيذ الفعال لمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على صعيد جميع الدول الأعضاء، وذلك:

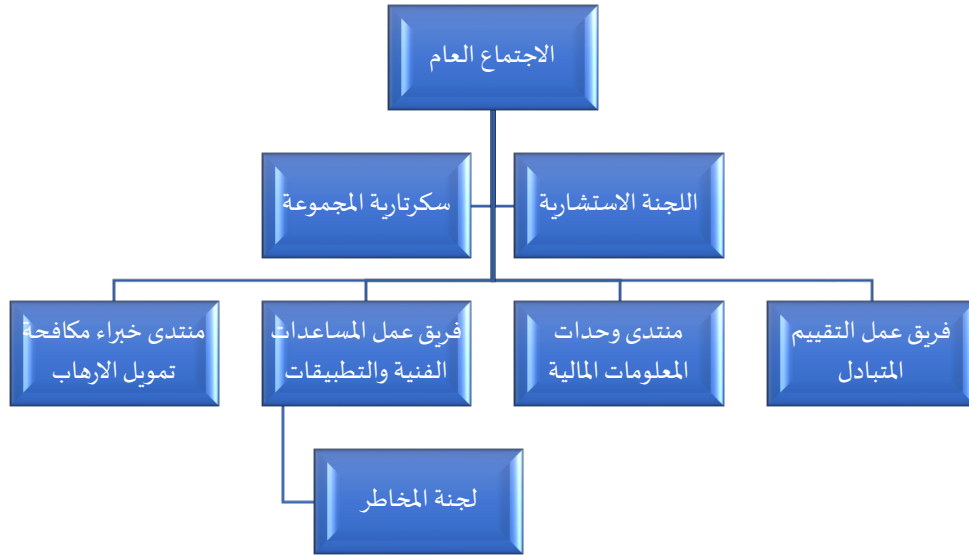
- ✓ إدراكاً لمخاطر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ و
- ✓ إقراراً بالتوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح ومعاهدات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والمعايير الدولية المقبولة بهذا الشأن، وكذلك أية معايير أخرى تتبناها الدول العربية لتعزيز مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح في المنطقة؛ و
- ✓ ووعياً بضرورة التزام الدول الأعضاء بهذه المعايير بهدف إنشاء نظام فعال يتعين على الدول تنفيذه، وذلك بما لا يتعارض مع قيمها الثقافية وأطرها الدستورية ونظمها القانونية.

ب- أهداف المجموعة

تعمل الدول الأعضاء في المجموعة على تحقيق الأهداف الآتية:

- ✓ تبني وتنفيذ التوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح؛
- ✓ تنفيذ معاهدات واتفاقيات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛
- ✓ التعاون فيما بينها لتعزيز الالتزام بهذه المعايير في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتعاون مع المنظمات والمؤسسات والهيئات الإقليمية والدولية الأخرى لتعزيز الالتزام بها دولياً؛
- ✓ العمل المشترك لتحديد الموضوعات المرتبطة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الطبيعة الإقليمية، وتبادل الخبرات بشأنها وتطوير الحلول للتعامل معها؛
- ✓ اتخاذ تدابير في جميع أنحاء المنطقة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بفاعلية وبما لا يتعارض مع القيم الثقافية للدول الأعضاء وأطرها الدستورية ونظمها القانونية

1.2. الهيكل العام للمجموعة



أ- الاجتماع العام

هو الجهاز المسؤول عن اتخاذ القرارات في المجموعة. ويتألف الاجتماع العام من ممثلين من الدول الأعضاء والمراقبين من ذوي الخبرة في مجالات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويعقد الاجتماع العام مرتين في السنة على الأقل، تستضيف دولة الرئاسة خلال فترة رئاستها أحدها، وتستضيف سكرتارية المجموعة الاجتماع الآخر.



الدول الأعضاء

دولة الإمارات العربية المتحدة		المملكة الأردنية الهاشمية	
الجمهورية التونسية		مملكة البحرين	
جمهورية جيبوتي		الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	
جمهورية السودان		المملكة العربية السعودية	
جمهورية الصومال الفيدرالية		الجمهورية العربية السورية	
سلطنة عُمان		جمهورية العراق	
دولة قطر		دولة فلسطين	
الجمهورية اللبنانية		دولة الكويت	
جمهورية مصر العربية		دولة ليبيا	
الجمهورية الإسلامية الموريتانية		المملكة المغربية	
		الجمهورية اليمنية	

المراقبين

المملكة المتحدة		الجمهورية الفرنسية	
مملكة أسبانيا		الولايات المتحدة الأمريكية	
جمهورية ألمانيا الاتحادية		أستراليا	
البنك الدولي		صندوق النقد الدولي	
مجموعة العمل المالي		مجلس التعاون لدول الخليج العربي	
مجموعة آسيا والمحيط الهادي		مجموعة إجمونت	
صندوق النقد العربي		منظمة الجمارك العالمية	
منظمة الأمم المتحدة		مجموعة العمل الأوراسيوية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	
جمهورية روسيا الاتحادية		المفوضية الأوروبية	

ب- الرئيس ونائب الرئيس

تشكل رئاسة المجموعة دوراً بارزاً في تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها. ويعين الرئيس ونائبه (الرئيس القادم) من بين أعضاء المجموعة بشكل دوري طبقاً للترتيب الهجائي للدول الأعضاء ولمدة سنة. ويقدم السكرتير التنفيذي للمجموعة المشورة لكل من الرئيس ونائب الرئيس.



سعادة السيد/ محمد الأمين ولد الذهبي، الرئيس،

الجمهورية الإسلامية الموريتانية، 2023م

رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ونائبه هم من كبار المسؤولين الذين يتم تعيينهم من قبل الجلسة العامة لمجموعة العمل المالي من بين أعضائها لمدة سنة.



سعادة السيد/ هاني محمد وهاب، نائب الرئيس

الجمهورية اليمنية

يساعد نائب الرئيس الرئيس في القيام بمسؤولياته ويتولى مهامه للرئيس عند الضرورة.

ت- اللجنة الاستشارية

اللجنة الاستشارية هي لجنة تهدف إلى تقديم المشورة للرئيس والسكرتارية بشأن القضايا المتعلقة بالسياسات والأعمال وآليات التنفيذ، وتقديم توصياتها في هذا الشأن إلى الاجتماع العام للتداول واتخاذ القرار. وتتكون اللجنة من:

- رئيس المجموعة ويعتبر رئيس اللجنة
- نائب رئيس المجموعة ويعتبر نائب رئيس اللجنة.
- الرئيس السابق المنتهية ولايته.
- الرئيسان المشاركان لفريق عمل التقييم المتبادل.
- الرئيسان المشاركان لفريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات.
- أمين عام/ سكرتير اللجنة وهو السكرتير التنفيذي للمجموعة.

ث- سكرتارية المجموعة

تقوم سكرتارية المجموعة بالوظائف الفنية والإدارية حسب قرارات الاجتماع العام وبتوجيه من السكرتير التنفيذي، ويقع مقرها في مملكة البحرين.



كما أن المجموعة تتمتع بصفة عضو مشارك لدى مجموعة العمل المالي (FATF) ، وتشغل مقعد مراقب بصفة متبادلة لدى كل من: مجموعة إيغمونت لوحدة المعلومات المالية (EGMONT)، ومجموعة العمل المالي لآسيا والمحيط الهادئ (APG)، ومجموعة العمل الأور آسيوية (EAG).

2. القسم الثاني: أداء المجموعة أبرز الإنجازات

2.1. الأولويات الإستراتيجية للمجموعة 2022م – 2024م

أعتمدت الخطة الاستراتيجية لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2022-2024م خلال اجتماعها العام الثالث والثلاثون بتاريخ 16-17/11/2021م، بحيث تعكس الخطة الاستراتيجية للمجموعة الأهداف الرئيسية لإنشائها المنصوص عنها في مذكرة التفاهم، ومبنية على المرحلة الحالية لتطوير أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات والاتجاهات الحالية.

- الهدف الأول: تقييم ورفع مستوى التزام الدول الأعضاء بالمعايير الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح وزيادة فعالية تطبيقها.
- الهدف الثاني: تكثيف التعاون بين الدول الأعضاء وتعاون المجموعة مع المنظمات الإقليمية والدولية لتعزيز الوعي بالمعايير الدولية.
- الهدف الثالث: التعرف على المخاطر والطرق والاتجاهات الجديدة في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح ومساعدة الدول الأعضاء في مواجهتها.

2.2. أولويات رئاسة الجمهورية الإسلامية الموريتانية لسنة 2023م

في إطار استكمال مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لإنجازاتها والمضي قدماً في تحقيق أهدافها وتطوير عملها، تطلعت الجمهورية الإسلامية الموريتانية عند توليها رئاسة المجموعة خلال العام 2023م، إلى المساهمة الفاعلة من خلال وضع برنامج رئاسي متسق مع استراتيجية المجموعة، حرصاً منها على ضمان استمرارية الأعمال القائمة مع تطويرها من خلال التركيز على الأولويات التالية:

1. زيادة فعالية المجموعة وفقاً لخطة العمل المتفق عليها مع مجموعة العمل المالي
2. تحسين استعداد الدول لعملية التقييم المتبادل وتقارير المتابعة
3. الاتساق فيما بين أولويات الرئاسة واستراتيجية المجموعة
4. تشجيع الدول الأعضاء بتوفير الخبراء المؤهلين لاستكمال الجولة الثانية من التقييم المتبادل
5. استمرار دعم وتطوير مهارات وخبرات موظفي سكرتارية المجموعة من خلال وضع استراتيجية للموارد البشرية
6. تطوير تجمع الخبراء الوطنيين بالعمل على إصدار أوراق للممارسات الفضلى، والأدلة الإرشادية. وتحفيز الخبراء على المشاركة في هذا التجمع بدعوتهم لحضور الاجتماعات أو الندوات أو المؤتمرات

7. دراسة الجدول الزمني لعملية التقييم المتبادل في إطار الجولة الثالثة بما يراعي مبدأ تحقيق العدالة والمساواة بين الدول
8. العمل على تحقيق الأهداف التي وردت في خطة عمل المجموعة وخطط فرق العمل .

2.3. نظرة عامة على تنفيذ خطة العمل لعام 2023

- تُعكس الأولويات الاستراتيجية للمجموعة للأعوام 2022-2024م ، في خطط العمل السنوية التي توضح المهام التي سيتم العمل عليها بشكل تفصيلي. وفيما يلي أبرز ما تم إنجازه من خطة العمل المجموعة لعام 2023م:
- اعتماد 3 تقارير للتقييمات المتبادلة، شملت: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والجمهورية اللبنانية، وتقرير التقييم المتبادل المشترك لدولة قطر، والبدء في عمليات التقييم المتبادل لكل من جمهورية العراق، ودولة الكويت، وسلطنة عمان، وجمهورية جيبوتي، وجمهورية الصومال الفيدرالية.
 - خروج كلاً من المملكة المغربية والمملكة الأردنية الهاشمية من عملية مراجعة التعاون الدولي. كما خرجت دولة الإمارات العربية المتحدة في شهر فبراير من عام 2024م.
 - تقديم التقرير السنوي الثاني للتقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل تعزيز فعالية المجموعة لمجموعة العمل المالي في أكتوبر 2023م والذي لاقى ثناء الشبكة الدولية.
 - ترجمة خمسة أدلة إرشادية صادرة من مجموعة العمل المالي.
 - البدء في التشغيل والإنشاء الفعلي لمنصة التعليم الإلكتروني الخاص بالمجموعة.
 - عقد 8 ورش عمل ومؤتمرات ودورات تدريبية، استفاد منها ما يقارب 400 مشارك، شملت كافة السلطات المعنية بمكافحة غسل الأموال، تمويل الإرهاب وانتشار التسليح ، وبنزادة¹ قدرها 133% عن عام 2022م.
 - عقد ورشة التطبيقات وبناء القدرات في مارس 2023م بدولة الإمارات العربية المتحدة. كما يتم تخصيص جلسات تبادل الخبرات حول مخاطر وأساليب واتجاهات ومؤشرات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح المستجدة، بوتيرة نصف سنوية في كل من لجنة المخاطر، منتدى خبراء مكافحة تمويل الإرهاب و منتدى وحدات المعلومات المالية.

2.4. ترجمة الأدلة الإرشادية الصادرة من مجموعة العمل المالي

خلال العام 2023م، قامت سكرتارية المجموعة بالتعاون مع بعض الدول الأعضاء والمراقبين بترجمة 5 أدلة إرشادية صادرة عن مجموعة العمل المالي إلى اللغة العربية بهدف تعزيز الوعي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومواكبة التطورات ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح، والتي تمت مشاركتها مع الدول الأعضاء ونشرها على الموقع الإلكتروني للمجموعة، وتضمن:

- ✓ دليل النهج القائم على المخاطر للقطاع العقاري.
- ✓ الدليل المحدث للنهج القائم على المخاطر على الأصول الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية.

¹ الورشات الحضورية.

- ✓ المستفيد الحقيقي للشخصيات الاعتبارية.
- ✓ تحديث مستهدف حول تنفيذ معايير مجموعة العمل المالي للأصول الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية.
- ✓ الاستراتيجية الرقمية لسلطات إنفاذ القانون في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.



3. القسم الثالث

المهام الرئيسية للمجموعة- نبذة وأهم إحصائيات عام 2023م

3.1. أنشطة فرق عمل المجموعة

3.1.1. فريق عمل التقييم المتبادل

تقوم المجموعة بتنفيذ برنامج تقييم الدول الأعضاء بهدف التأكد من مدى فاعلية النظم المطبقة، ومدى اتساقها مع المعايير الدولية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح، وذلك وفقاً لمنهجية التقييم الصادرة عن مجموعة العمل المالي. وتتمثل عملية التقييم المتبادل في تقييم من قبل النظراء، من خلال مراجعة دقيقة، لما إذا كانت الدول الأعضاء قد نفذت متطلبات توصيات مجموعة العمل المالي ومدى فعاليتها أنظمتها في معالجة المخاطر التي تتعرض لها ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح.

كما تقوم المجموعة بشكل مستمر بمتابعة ورصد التقدم المحرز في تحسين نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى الدول الأعضاء، حيث تقدم الدول بعد خضوعها لعملية التقييم تقارير المتابعة خلال فترات زمنية محددة بحسب ما تنص عليه إجراءات التقييم والمتابعة المعتمدة من قبل الاجتماع العام للمجموعة.

○ عمليات التقييم المتبادل

عمليات التقييم المتبادل المنجزة خلال عام 2023م

خلال سنة 2023م، اعتمدت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ثلاثة تقارير تقييم متبادل، لكل من تقرير التقييم المتبادل لدولة قطر الذي نشر في مايو 2023م، وتقرير التقييم المتبادل للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الذي نشر في يوليو 2023م، وتقرير التقييم المتبادل للجمهورية اللبنانية الذي نشر في ديسمبر 2023م.

عمليات التقييم المتبادل القائمة خلال سنة 2023م

باشرت المجموعة خلال سنة 2023م سبع عمليات تقييم متبادل لكل من دولة فلسطين وجمهورية السودان وجمهورية العراق ودولة الكويت وسلطنة عُمان وجمهورية جيبوتي وجمهورية الصومال الفيدرالية. كما ناقشت المجموعة الدول التي تواجه خطر عدم الخضوع لعملية التقييم المتبادل خلال الجولة الحالية وهي كل من جمهورية السودان، والجمهورية العربية السورية، ودولة فلسطين، ودولة ليبيا، والجمهورية اليمنية، والخيارات في هذا الخصوص، إيماناً من المجموعة بأهمية دعم هذه الدول في التطوير والرقى بأنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد طرحت عدة خيارات لهذه منها تقديم تقرير الالتزام الفني للتوصيات الأربعين الحالي، وفي حال تعذر ذلك لأسباب قاهرة، يتم اللجوء إلى خيار تقديم

تقرير ذاتي مع تغطية الالتزام الفني بشأن التوصيات الهامة وهي التوصيات 3، 5، 6، 10، 11، و20، و تضمين أبرز المستجدات.

الجدول الزمني لعملية التقييم المتبادل للجولة الثانية

الدولة	مناقشات الاجتماع العام
الجمهورية التونسية	أبريل 2016م
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	أبريل/مايو 2018م
دولة ليبيا	تأجلت
مملكة البحرين	يونيو 2018م
المملكة العربية السعودية	يونيو 2018م
الجمهورية العربية السورية	تأجلت
المملكة المغربية	أبريل 2019م
الجمهورية اليمنية	تأجلت
المملكة الأردنية الهاشمية	نوفمبر 2019م
الإمارات العربية المتحدة	فبراير 2020م
جمهورية مصر العربية	مايو 2021م
دولة قطر	فبراير 2022م
الجمهورية اللبنانية	مايو 2023م
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	مايو 2023م
دولة فلسطين	نوفمبر 2023م
جمهورية السودان	نوفمبر 2023م
جمهورية العراق	مايو 2024م
دولة الكويت	يونيو 2024م
سلطنة عُمان	أكتوبر 2024م
جمهورية جيبوتي	نوفمبر 2024م
جمهورية الصومال الفيدرالية	مايو 2025م

○ عمليات المتابعة

اعتمد الاجتماع العام خلال العام 2023 م سبعة تقارير ضمن عملية المتابعة المعززة لكل من مملكة البحرين والمملكة المغربية والمملكة الأردنية الهاشمية، والإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية والجمهورية التونسية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

في هذا الإطار لا بدّ من الإشارة إلى الجهود الحثيثة المبذولة من قبل الدول الأعضاء والتطورات المهمة فيما خص أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح لديها كما هي موضحة في تقارير المتابعة الخاصة بها، حيث شهد العام 2023 إصدار العديد من القوانين والأنظمة الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما تم العمل على انجاز تقييمات وطنية للمخاطر تتعلق بقطاعات مختلفة وهامة، وتحديث الدول لاستراتيجياتها الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك وضع عدد من الأهداف الجديدة تبعاً للمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، واتخاذ العديد من التدابير من خلال وضع السلطات المختصة خطط عمل مستمدة من توصيات تقارير التقييم المتبادل ونتائج التقييمات الوطنية والقطاعية. كما أصدرت الدول المعنية تعليمات وأدلة إرشادية، وبذلت جهود كبيرة في مجال التدريب والتنوعية وتعزيز قدرات الجهات المختصة مما ساهم بشكل جوهري في معالجة أوجه القصور المتعلقة بالالتزام الفني و/أو الفعالية.

■ الجولة القادمة-الثالثة من عمليات التقييم المتبادل والمتابعة

في إطار قرب انتهاء الجولة الحالية (الجولة الثانية) من عمليات التقييم المتبادل والمتابعة، والاستعداد للجولة الثالثة من التقييمات المتبادلة لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، اعتمدت المجموعة خلال عام 2023م المعايير المقترحة لترتيب تسلسل الدول وفق جدول زمني محدّد لعملية التقييم المتبادل. وتجدر الإشارة إلى أن الجولة الثانية قد استغرقت عشر سنوات، مع انتهائها في مايو 2025م، ومن المخطط أن تستغرق الجولة الثالثة مدة أقصر بوتيرة متسارعة للتقييمات المتبادلة، باعتماد ما يقارب ثلاث تقييمات متبادلة في كل سنة، تمتد على مدار سبع سنوات.

3.1.2. فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات

تعمل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على العمل المشترك لتحديد الموضوعات المرتبطة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الطبيعة الإقليمية وتبادل الخبرات في شأنها وتطوير الحلول للتعامل معها، ويتضمن ذلك إنتاج مواد متعلقة بالتطبيقات لتحديد التهديدات وتحليلها أو نقاط الضعف أو المخاطر المتعلقة بغسل الأموال وتمويل، وكذلك تنظيم ورش عمل لتبادل الخبرات والتجارب بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بمواضيع غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومتابعة آخر التطورات في مجال التطبيقات في مجموعة العمل المالي والمجموعات الإقليمية الأخرى على غرار مجموعة العمل المالي لدراساتها والاستفادة منها، وتقديم دراسات إلى الدول الأعضاء في المجموعة من أجل تحسين أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

■ ورشة التطبيقات وبناء القدرات للعام 2023م

تشكل ورشات التطبيقات مجالاً لتبادل نتائج الدراسات حول أساليب وتقنيات واتجاهات وأنماط غسل الأموال وتمويل الإرهاب، سواء على المستويات الوطنية أو الإقليمية أو الدولية، ومشاركة الخبرات في منهجيات جمع المعلومات وتحليلها استراتيجياً، ومناقشة وفهم بيئة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسليح والاستفادة من الخبرات والمناقشات في مواكبة الأساليب المختلفة والمتطورة المستخدمة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب و انتشار التسليح. وبالتالي تسهم في بناء القدرات من خلال رفع الوعي لدى كافة الجهات المعنية بمنظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب و انتشار التسليح، وكذلك تزويد صناع القرار وخبراء السياسات بمعلومات تجريبية حديثة تمكنهم من وضع استراتيجيات لمكافحة هذه التهديدات والتصدي لها بنجاحة والحد منها.

وعقدت المجموعة الورشة الثامنة للتطبيقات وبناء القدرات خلال عام 2023م وذلك بالتعاون مع المكتب التنفيذي لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة الإمارات العربية المتحدة، و برعاية كريمة من سمو الشيخ/ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية والتعاون الدولي ورئيس اللجنة العليا للإشراف على الإستراتيجية الوطنية لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي شارك فيها أكثر من مئة مشارك من الدول الأعضاء والمراقبين مثل مجموعة العمل المالي والمجموعات الإقليمية نظيرة والمنظمات الدولية. وتم مناقشة وتبادل الخبرات في عدة مواضيع هامة مثل:

- التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تقييم المخاطر الإقليمية
- استرداد الأصول المتحصلة من جرائم غسل الأموال المرتبطة بجرائم الفساد
- تحديات التعرف على المستفيد الحقيقي للشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية
- تمويل الإرهاب واستغلال المنظمات غير الهادفة للربح
- غسل الأموال وتمويل الإرهاب عبر التقنيات الجديدة وقطاع الأصول الافتراضية
- غسل الأموال وتمويل الإرهاب باستغلال كل من قطاع المهن والأعمال غير المالية المحددة والشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية



وقد عقدت المجموعة ثمان (8) ورش للتطبيقات وبناء القدرات منذ إنشائها:

1. الدوحة، دولة قطر، يناير 2010م.
2. الدوحة، دولة قطر، ديسمبر 2013م.
3. الدوحة، دولة قطر، ديسمبر 2014م.
4. الخرطوم، جمهورية السودان، ديسمبر 2015م.
5. جدة، المملكة العربية السعودية، نوفمبر- ديسمبر 2016م.
6. الرباط، المملكة المغربية، يناير 2018م.
7. القاهرة، جمهورية مصر العربية، يوليو - أغسطس 2019م.

■ تقرير التطبيقات الدوري – النسخة الخامسة – مايو 2023م

تصدر مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل دوري تقارير التطبيقات والتي تعكس أبرز أنماط عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب إقليمياً، وذلك من خلال تحليل الحالات العملية التي توفرها الدول الأعضاء بالمجموعة، حيث أصدر المجموعة 4 تقارير تطبيقات في الأعوام 2014م و2016م و2018م وعام 2020م.

وقد أصدرت المجموعة النسخة الخامسة من تقرير التطبيقات خلال عام 2023م بمشاركة ثلاثة عشر دولة من الدول الأعضاء بأربعة وأربعين حالة عملية، تم استعراضها في التقرير، وتحليلها وتحديد أكثر التقنيات والأساليب والأدوات المستخدمة والاتجاهات السائدة لعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

■ تقارير التطبيقات

تتمثل مهام التطبيقات في التعرف على كيفية قيام المجرمين بغسل العائدات الجريمة أو كيفية جمع الأموال أو استخدامها أو نقلها لدعم الإرهاب أو انتشار السلاح في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما يساعد الدول الأعضاء على الفهم الجيد لطرق وأساليب وتقنيات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار السلاح، وحصر وتقييم مخاطر الجرائم المالية التي تواجهها، والتمكن من كشفها وتعطيلها ومنعها، وذلك من خلال اتخاذ التدابير الفعالة لمكافحتها، إضافةً إلى استحداث أدوات ملائمة للتخفيف من المخاطر الجديدة والمتطورة في هذا المجال تضمن مهام التطبيقات المستمرة، من مواكبة الطرق الجديدة التي يجدها أو يطورها المجرمون لجمع الأصول ونقلها لتجنب اكتشافها من قبل السلطات.

وقد أصدرت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ تأسيسها أربعة عشر تقريراً

للتطبيقات حول اثني عشرة موضوعاً مرتبطاً بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الطبيعة الإقليمية:

1. تقرير التطبيقات حول طرق الدفع عبر الحدود – مايو 2007م
2. مؤشرات واتجاهات غسل الأموال وتمويل الإرهاب بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا-يناير 2011م

3. الإنجاز غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وغسل الأموال – فبراير 2012م
 4. مؤشرات واتجاهات غسل الأموال وتمويل الإرهاب بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا-تحديث- يوليو 2013م
 5. المتحصلات المتأتية من عمليات التزوير والتزييف للأدوات المالية والاعتمادات المستندية وعلاقتها بغسل الأموال وتمويل الإرهاب-سبتمبر 2014م
 6. غسل الأموال عبر النقل المادي للنقد – يونيو 2016م
 7. تقرير التطبيقات حول غسل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية- أبريل 2018م
 8. تقرير التطبيقات المشترك حول تمويل الإرهاب ومواقع التواصل الاجتماعي-يناير 2019م
 9. تقرير التطبيقات حول: غسل الأموال والفساد-سبتمبر 2019م
 10. غسل الأموال عبر قطاع العقارات-نوفمبر 2019م
 11. دراسة حول: جائحة كورونا (كوفيد- 19) وأثرها على نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا-2020م
 12. غسل الأموال الناتج عن جرمي الإتجار في البشر وتهريب المهاجرين -أغسطس 2021م
 13. دراسة حول: جائحة كورونا (كوفيد 19) وأثرها على نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – تحديث- نوفمبر 2021م
 14. استغلال المنظمات غير الهادفة للربح في أنشطة تمويل الإرهاب-نوفمبر 2022م
- تقارير التطبيقات | MENAFATF Official Websites

■ البرامج التدريبية للمجموعة خلال سنة 2023م

- تقوم المجموعة بعقد الدورات والورشات والفعاليات ايماناً منها بأهمية إعداد وتطوير الكوادر البشرية في المنطقة، وأن تكون على علم ودراية بكافة المستجدات. وتم خلال عام 2023م تنفيذ العديد من الدورات التدريبية وورش العمل بالتعاون مع الأعضاء المراقبين بالمجموعة والمانحين والتي شملت ثمانى فعاليات تدريبية،:
- الدورة التدريبية حول "المعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي" بالتعاون مع مجموعة العمل المالي في شهر مارس 2023م.



- ورشة عمل حول "مكافحة تمويل انتشار التسلح وتقييم مخاطره"، بالتعاون مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بدولة الامارات العربية المتحدة في شهر يونيو 2023م.
- الدورة التدريبية المشتركة "لتدريب وتأهيل المقيمين"، بالتعاون مع مجموعة العمل المالي، بجمهورية مصر العربية في شهر سبتمبر 2023م.



- المؤتمر إقليمي حول "مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتقنيات الجديدة: طرق الدفع الجديدة والأصول الافتراضية ووسائل التواصل الاجتماعي"، بالتعاون مع مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمرفق العالمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التابع للاتحاد الأوروبي، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، بالجمهورية التونسية في سبتمبر 2023م.



- ورشة حول "التحقيق المالي الموازي"، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ، بالمملكة المغربية في أكتوبر 2023م.
- ورشة عمل حول "التحليل الاستراتيجي مستوى متقدم"، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي و مجموعة اجمونت، بدولة الامارات العربية المتحدة في نوفمبر 2023م.



- ورشة عمل حول "نقل النقد عبر الحدود في مجال مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب"، بالتعاون مع مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بدولة قطر في نوفمبر 2023م.



3.2. أنشطة ومستجدات منتديات ولجان المجموعة

3.2.1. منتدى وحدات المعلومات المالية

يهدف منتدى وحدات المعلومات المالية. لتبادل الخبرات بين وحدات المعلومات المالية بالدول الأعضاء بالمجموعة، وزيادة مستوى التزام الدول بالتوصية 29 من توصيات مجموعة العمل المالي، ودراسة جميع متطلبات إنشاء وحدة معلومات مالية فعالة، وتطوير عملها خاصة فيما يتعلق بزيادة القدرة التحليلية لموظفيها، مع تحقيق تواصل إقليمي أفضل ودعم متبادل وتسهيل المداولات بشأن تبادل المعلومات بين وحدات المعلومات المالية في الدول الأعضاء في المجموعة، ودعم الدول الأعضاء لعضوية مجموعة إيجمونت.

وساهم المنتدى خلال عام 2023م بتشجيع الدول الأعضاء للانضمام إلى مجموعة إيجمونت بالتنسيق مع سكرتارية مجموعة إيجمونت لتوضيح متطلبات وشروط الانضمام إليها والمبادئ التي تحكم آلية الانضمام، وعقد مناقشة ثنائية بين الوحدات المرشحة للانضمام ووفود الدول الأعضاء والرعاة لمواكبة تقدم وحدات المعلومات المالية في استكمال إجراءات العضوية بمجموعة إيجمونت و معرفة أهم التحديات التي تحول دون انضمامها، كما تمت مشاركة أهم تحديات الانضمام التي واجهتها الدول الأعضاء المنضمة حديثاً لمجموعة إيجمونت. وقد انضمت جمهورية العراق لمجموعة إيجمونت خلال عام 2023م ليكون عدد الدول المنضمة بالمجموعة من المنطقة هو خمسة عشر دولة عضو، أي 71% من مجموع الدول.

3.2.2. منتدى خبراء مكافحة تمويل الإرهاب

يهدف منتدى خبراء تمويل الإرهاب على توفير الفرصة لخبراء مكافحة تمويل الإرهاب لمناقشة مخاطر تمويل الإرهاب داخل وخارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتحديات الكامنة لعملية مكافحة تمويل الإرهاب. يستهدف المنتدى الخبراء العمليين/التشغيليين من مختلف المجالات مثل سلطات انفاذ القانون والهيئات الأمنية ووحدات المعلومات المالية التي تتعامل مع قضايا تمويل الإرهاب.

وقام المنتدى خلال عام 2023م بإعداد دراسة حول مخاطر وأساليب واتجاهات تمويل الإرهاب وسبل تعزيز التعاون الوطني والدولي في مجال مكافحة تمويل الإرهاب، والتي خلصت لوجود ضعف في التعرف الواضح على الأساليب الخاصة لتمويل الإرهاب المعتمدة على قطاع الأصول الافتراضية، وإصدار 26 توصية حول تدابير عرقلة تمويل الإرهاب المنبثقة.

3.2.3. لجنة المخاطر

تهدف لجنة المخاطر بالنظر في جميع المسائل المرتبطة بفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار السلاح. وناقشت خلال عام 2023م التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في مجال مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار السلاح، مخاطر استغلال الشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية، ودور تنفيذ معايير شفافية المستفيد الحقيقي والاستفادة من أبرز الممارسات الإقليمية لمواجهتها.

كما تتابع اللجنة استكمال الدول الأعضاء عملية التقييم الوطني للمخاطر، حيث استكملت معظم الدول المجموعة (18 دولة عضو) عملية التقييم الوطني للمخاطر في حين لاتزال ثلاثة دول بصدد الاعداد وتعمل على المشروع إما بسبب ضعف الخبرات لديها في هذا المجال أو نظراً للظروف الاستثنائية التي مرت بها أو لضعف الموارد المالية والبشرية. علماً بأن غالبية دول المجموعة تحدث تقارير التقييم الوطني للمخاطر ما بين كل ثلاث إلى ست سنوات.

4. القسم الرابع

الاندماج الإقليمي، والتعاون الدولي، وشركات المجموعة

إن مكافحة غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة به وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح تتطلب استجابة عالمية قوية ومنسقة، حيث يعتبر الاندماج الإقليمي، والتعاون الدولي، وتكثيف الشراكات مع الدول الأعضاء، والمنظمات والهيئات الإقليمية والدولية والكيانات المؤسسية أمر ضروري في مجال مكافحة الجرائم المالية. في هذا الصدد، تقرّ مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأهمية التنسيق مع الجهات الإقليمية والدولية على اعتبارها جنود في هذه المعركة، وتسعى جاهدة إلى توسيع نطاق هذا الاندماج والتعاون والشراكة، وذلك بموجب البند 3 من المادة 1 المرتبطة بأهداف المجموعة المدرج في مذكرة التفاهم والذي ينص على ضرورة التعاون مع المنظمات والمؤسسات والهيئات الإقليمية والدولية الأخرى لتعزيز الالتزام بمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح دولياً، كما وتدرج المجموعة هذا التعاون في جميع مهامها المنصوص عليها بموجب نظامها الداخلي. يتمثل الاندماج الإقليمي والتعاون الدولي وتكثيف شراكات مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في إطار:

- مشاركتها في فعاليات وأنشطة الدول الأعضاء.
- مساهمتها في أعمال المنظمات الدولية والإقليمية.
- تنسيقها لمشاركة أو مساهمة المجموعة في أعمال المنظمات الدولية والإقليمية والكيانات المؤسسية الشريكة.

4.1. التعاون الدولي

في إطار التعاون الدولي لمجموعة العمل المالي، تساهم المجموعة بشكل منتظم وفعال في أعمال المنظمات الدولية والإقليمية. يتطرق هذا القسم للتعاون الدولي الرسمي المستند على منصب المجموعة كعضو منتسب أو مراقب لدى المنظمات المعنية.

أ- مجموعة العمل المالي

تشغل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا صفة عضو منتسب لدى مجموعة العمل المالي، حيث تشارك في كافة أعمال المجموعة وفرق عملها. وتحرص المجموعة ودول أعضائها على المشاركة الفعالة في مشاريع وأنشطة مجموعة العمل المالي لضمان أخذ الاعتبارات الإقليمية في المعايير الدولية. كما تحرص دول المجموعة على المشاركة في الورش التدريبية لمجموعة العمل المالي لضمان أن تطوير القدرات البشرية في المنطقة ومعرفها بآخر المستخذات على الاقليم الدولي.

✓ مساهمة المجموعة تقديم الملاحظات حول التعديلات المقترحة على المعايير والأدلة و افضل الممارسات

- التوصية 4 المتعلقة بالمصادرة والتدابير المؤقتة ومذكرتها التفسيرية
- التوصية 38 المتعلقة بالمساعدات القانونية المتبادلة بالتجميد والمصادرة ومذكرتها التفسيرية
- التوصية 8 المعنية بالمنظمات غير الهادفة للربح ومذكرتها التفسيرية

- التوصية 16 المعنية بالتحويلات البرقية ومذكرتها التفسيرية
- مسودة الدليل الإرشادي للتوصية 25 الخاصة بالشفافية والمستفيدون الحقيقيون من الترتيبات القانونية
- تحديث الدليل الإرشادي حول التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال.
- مشروع تحديث أفضل الممارسات لمجموعة العمل المالي لمكافحة إساءة استغلال المنظمات غير الهادفة للربح.
- تحديثات للتقارير حول تمويل داعش والقاعدة والجماعات الموالية لهما.
- مشروع التطبيقات إساءة استخدام الجنسية والإقامة من خلال برامج الاستثمار
- مشروع التطبيقات التدفقات المالية غير المشروعة من الاحتيال عبر الإنترنت
- مشروع التطبيقات لتعزيز التعاون مع شبكات استرداد الأصول (ARIN)
- مشروع التطبيقات التمويل الجماعي لأغراض تمويل الإرهاب
- مرثيات حول المذكرة التوضيحية لمشروع "تحديد التحديات الأساسية في النتيجة المباشرة السابعة".
- تقديم مرثيات حول مشروع مجموعة العمل المالي لمراجعة أولويات فريق مراجعة التعاون الدولي للجولة الخامسة.
- مشروع إنشاء فريق التدريب يهدف دعم وحدة تدريب مجموعة العمل المالي بترشيح خبراء مدربين للانضمام إلى الفريق.

✓ مشاركة المجموعة في الورش التدريبية لمجموعة العمل المالي

- المشاركة في ندوة خاصة بالإرشادات المقترحة المتعلقة بالتوصية 25 مع القطاع الخاص.
- المشاركة في ندوة افتراضية تحت عنوان " نحو الامتثال للتوصية 15".
- الدورات التدريبية حول معايير مجموعة العمل المالي.
- دورة لتدريب المدربين حول المعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي.
- دورات تدريب لمراجعي "فريق مراجعة التعاون الدولي – ICRG".
- البرامج التدريبية لتأهيل وتدريب المقيمين.
- برنامج تدريب موظفي سكرتاريات المجموعات الإقليمية على عملية التقييم المتبادل.

ب- المجموعات الإقليمية النظيرة

تشارك المجموعات الإقليمية النظيرة في أهدافها في تنفيذ معايير مجموعة العمل المالي في دولها الأعضاء، حيث تقوم عموماً بالمهام عينها وتواجه تحديات مماثلة. وتحرص المجموعة لدعوة المجموعات الإقليمية الأخرى لحضور إجتماعات وأنشطة المجموعة، وكذلك تحرص على حضور أنشطة وفعاليات المجموعات الإقليمية الأخرى لضمان تبادل التجارب. وشاركت سكرتارية المجموعة خلال عام 2023م في منتدى المجموعات الإقليمية النظيرة لتعزيز الجهود العبر- إقليمية بدعم من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي في إطار برنامجها العالمي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة (GP IFF)، وناقشت القضايا الملحة في ظل التطورات الراهنة، وألقت الضوء على أهمية الأدوات الرقمية لتنظيم وتنفيذ التقييمات المتبادلة،

و للعمل على تقييم ذاتي أفضل للمخاطر الوطنية، بالإضافة إلى مناقشة أهمية المنصات الإلكترونية للتدريب وبناء القدرات.

ت- مجموعة إيغمونت لوحدة الاستخبارات المالية

تشغل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا صفة عضو مراقب لدى مجموعة إيغمونت، وتتعاون معها بشكل لصيق مع المجموعة ومع الممثل الإقليمي للمجموعة نظراً للأهداف المشتركة خصوصاً إنضمام دول المجموعة لمجموعة إيغمونت. وشاركت المجموعة في الاجتماع العام السنوي التاسع والعشرون لمجموعة إيغمونت الذي عقد في شهر يوليو 2023م في أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، و قدمت نبذة عن برنامج تدريبها وفعاليتها لسنة 2023م خلال اجتماع فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات، كما حضرت اجتماع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بدعوة كريمة من الممثل الإقليمي، وتم مناقشة المواضيع المشتركة وتطوير فرص التعاون.

4.2. الشراكات

في إطار الشراكات الدولية لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تساهم المجموعة في أعمال المنظمات الدولية والإقليمية بشكل منتظم، حيث يتطرق القسم إلى التعاون الدولي غير الرسمي أي غير المستند على منصب المجموعة كعضو منتسب أو مراقب لدى هذه المنظمات، في حين قد تشغل الأخيرة مقعد مراقب لدى المجموعة.

خلال سنة 2023م، عملت مجموعة العمل المالي على تنسيق مشاركة أو مساهمة المجموعة في أعمال عدد من الشركاء من المنظمات الدولية والإقليمية والكيانات المؤسسية، على النحو الآتي:

- التعاون مع صندوق النقد العربي لتنظيم ورشة عمل عن بعد حول متطلبات الاستعداد والتعامل مع مخارجات التقييم المتبادل – تجارب وحالات عملية من الدول العربية في مايو 2023م.
- التعاون والتنسيق مع المرفق العالمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التابع للاتحاد الأوروبي ومعهد سيراكوزا الدولي للعدالة الجنائية وحقوق الإنسان لتنظيم مؤتمر إقليمي حول "تعزيز التعاون القضائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في يونيو 2023م، بالمملكة المغربية.
- التعاون والتنسيق مع المرفق العالمي لمكافحة غسل الأموال في ورشة العمل الإقليمية حول مستجدات التوصية الثامنة والمنظمة بالتعاون مع المرفق العالمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التابع للاتحاد الأوروبي، في المملكة الأردنية الهاشمية في مايو 2023م.
- التعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (UNOCT)، ومكتب الأمم المتحدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (OICT)، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب (CTED)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والمملكة المتحدة، ومملكة هولندا، بمشاركة المعهد الملكي للخدمات المتحدة (RUSI)، ووحدة الاستخبارات المالية في هولندا والمركز الأوروبي للقانون غير الهادف للربح

(ECNL) لتنظيم جلسة حول "بناء أفضل الممارسات و باستخدام الأساليب الرقمية المتوافقة مع حقوق

الإنسان للتصدي للتهديد المتطور من تمويل الإرهاب" في يونيو 2023م.

■ التعاون مع مجموعة النزاهة المالية التابعة للإدارة القانونية لصندوق النقد الدولي، في تقديم مواد

ورشة عمل حول "تعزيز أطر شفافية الملكية المفيدة" في مركز الاقتصاد والتمويل (CEF)، في دولة

الكويت في سبتمبر 2023م.

4.3. التنسيق والإندماج الإقليمي

شاركت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في فعاليات وأنشطة نظمتها مجموعة من

الدول الأعضاء، على النحو الآتي:

- جمهورية مصر العربية: شاركت المجموعة بتنسيق من السكرتارية في الملتقى السنوي لمدرء الالتزام في المصارف العربية بدورته السابعة حول "تعزيز فعالية دور القطاع الخاص في مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب"، المنظم من قبل جمهورية مصر العربية و اتحاد المصارف العربية للسادة المدراء والأمناء العاميين لوحداث التحريات المالية، في الفترة من 14 إلى 16 يوليو 2023م.
- دولة قطر: شاركت المجموعة بتنسيق من السكرتارية في قمة الهيئات التنظيمية الخامسة عشر لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المنظمة من قبل دولة قطر ومجموعة بورصة لندن (LSEG) بتاريخ 4 أكتوبر 2023م.

5. القسم الخامس

القوائم المالية لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الشؤون الإدارية والمالية

تعد سكرتارية المجموعة التقارير المالية سنوياً، علماً بأن السنة المالية تبدأ في الأول من يناير وتنتهي في 31 ديسمبر، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، وذلك بعد إجراء المدقق الخارجي لعملية التدقيق السنوية على حسابات المجموعة، وعرضها على الاجتماع العام للمصادقة عليها تنفيذاً للمواد 8 و12 و13 من مذكرة التفاهم، ووفقاً للمواد 33 إلى 49 المنصوص عليها في الجزء الثالث من النظام الداخلي في كل من بابه الأول والثاني والثالث والرابع والخامس، المتعلق بالسنة المالية والتمويل، وإعداد وتنفيذ الموازنة التقديرية والحسابات.

أ. الإدارة المالية

✓ التمويل

✓ الموازنة التقديرية

✓ الحسابات

- القوائم المالية والحسابات الختامية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م

بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2023م (المبالغ بالدولار الأمريكي)

2022	2023	
		الموجودات
		الموجودات غير المتداولة
14,476	20,069	معدات وآلات
40,064	24,939	الموجودات غير الملموسة
<u>46,894</u>	<u>-----</u>	الحق في استخدام الأصل
<u>101,434</u>	<u>45,008</u>	
		الموجودات المتداولة
142,609	258,423	مساهمات الأعضاء المستحقة
15,128	30,718	مبالغ مدفوعة مقدما وذمم مدينة أخرى
<u>4,306,255</u>	<u>4,437,691</u>	النقد ورسيد البنك
<u>4,463,992</u>	<u>4,726,832</u>	
<u>4,565,426</u>	<u>4,771,840</u>	مجموع الموجودات
		الأموال المتراكمة والمطلوبات
		الأموال المتراكمة
300,000	300,000	احتياطي استراتيجي
<u>1,823,638</u>	<u>2,282,079</u>	الأموال المتراكمة
<u>2,123,638</u>	<u>2,582,079</u>	مجموع الأموال المتراكمة
		المطلوبات غير المتداولة
221,941	211,769	منح مؤجلة
<u>387,011</u>	<u>215,503</u>	حقوق نهاية الخدمة للموظفين
<u>608,952</u>	<u>427,272</u>	
		المطلوبات المتداولة
75,378	41,710	مصروفات مستحقة وذمم دائنة أخرى
1,709,870	1,720,779	دخل مؤجل - الأعضاء
<u>47,588</u>	<u>-----</u>	الحصة الجارية من التزام الإيجار
<u>1,832,836</u>	<u>1,762,489</u>	
<u>2,441,788</u>	<u>2,189,761</u>	مجموع المطلوبات
<u>4,565,426</u>	<u>4,771,840</u>	مجموع الأموال المتراكمة والمطلوبات

بيان الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023م (المبالغ بالدولار الأمريكي)

2022	2023	
		الدخل
2,243,644	2,328,423	مساهمات من الأعضاء
<u>75,633</u>	<u>281,492</u>	إيرادات أخرى
<u>2,319,277</u>	<u>2,609,915</u>	مجموع الدخل
		المصروفات
(1,876,197)	(2,048,582)	التكاليف المباشرة
(28,191)	(30,338)	المصروفات الإدارية والعمومية
(2,763)	(7,753)	الاستهلاك
(15,960)	(16,346)	إطفاء الموجودات غير الملموسة
(46,633)	(46,894)	استهلاك الحق في استخدام الأصل
(426,848)	-	مخصص مساهمات أعضاء مستحقة مشكوك في تحصيلها
<u>(2,399)</u>	<u>(1,561)</u>	تكاليف التمويل
<u>(2,398,991)</u>	<u>(2,151,474)</u>	مجموع المصروفات
<u>(79,714)</u>	<u>458,441</u>	فائض / (عجز) السنة

6. القسم السادس الآفاق

6.1. النظر إلى الخلف

على مدى السنوات التسعة عشر الماضية، قطعت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أشواطاً كثيرة، وواجهت العديد من التحديات لتحقيق أهدافها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح. وقد انضم العديد من الدول الأعضاء إلى المجموعة خلال سنوات عملها بنسبة تساوي الـ 50% منذ التأسيس وحتى تاريخه، لتغطي تقريباً كافة دول بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما طورت المجموعة أعمالها وأنشطتها، بتشكيل فرق عمل ومنتديات ولجان متخصصة، تلبي احتياجات الدول الأعضاء في مجال تبادل الخبرات، مشاركة التجارب وبناء القدرات مما يخدم تطوير أنظمة مكافحة ويعود بالنفع على المنطقة بشكل خاص وعلى الشبكة العالمية والنظام المالي الدولي بشكل عام. ومن المهم أن ننظر إلى المكان الذي بدأنا فيه للإشادة بالمكانة والأهمية التي تحتلها المجموعة حالياً.

6.1.1 مساهمة الرؤساء السابقين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال

أفريقيا

قبل مشاركة أهم محطات المجموعة خلال التسعة عشر سنة الماضية، من الضروري الإشادة بالمساهمات الإستراتيجية لرؤساء المجموعة السابقين في قطع هذه الأشواط ومواجهة التحديات، وصولاً إلى تحقيق المكانة الحالية، وهم:

- سعادة الدكتور/ محمد البعاصيري، الجمهورية اللبنانية، 2005م
- سعادة الأستاذ/ محمود عبداللطيف، جمهورية مصر العربية، 2006م
- معالي الدكتور/ أمية طوقان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2007م
- سعادة الأستاذ/ عبدالرحيم العوضي، الإمارات العربية المتحدة، 2008م
- سعادة الأستاذ/ عبدالرحمن الباكر، مملكة البحرين، 2009م
- سعادة الأستاذ/ سمير براهمي، الجمهورية التونسية، 2010م
- سعادة الأستاذ/ عبدالمجيد أمغار، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2011م
- سعادة الأستاذ/ عبدالنور حبيبوش، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2011م
- سعادة الدكتور/ عبدالرحمن الخلف، المملكة العربية السعودية، 2012م
- سعادة الأستاذ/ عصام الدين عبدالقادر الزين، جمهورية السودان، 2013م
- معالي الدكتور/ عبدالباسط تركي سعيد، جمهورية العراق، 2014م
- ومعالي الدكتور/ علي محسن إسماعيل، جمهورية العراق، 2014م
- صاحب السمو/ مروان بن تركي آل سعيد، سلطنة عمان، 2015م

- سعادة الشيخ/ فهد بن فيصل آل ثاني، دولة قطر، 2016م
- سعادة الأستاذ/ طلال علي الصايغ، دولة الكويت، 2017م
- سعادة الأستاذ/ عبد الحفيظ منصور، الجمهورية اللبنانية، 2018م
- سعادة الدكتور/ صبحي مصباح زيد، دولة ليبيا، 2019م
- السيد المستشار/ أحمد سعيد خليل، جمهورية مصر العربية، 2020م-2021م
- سعادة السيد/ جواهر النفيسي، المملكة المغربية، 2022م
- السيد/ محمد الأمين ولد الذهبي، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، 2023م

6.1.2. أهم معالم عمل المجموعة منذ التأسيس

سنة 2004م

✓ تأسيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بقرارات صادرة عن الاجتماع الوزاري المنعقد في 30 نوفمبر 2004م، في مملكة البحرين من قبل أربعة عشر دولة عربية وهي: المملكة الأردنية الهاشمية، الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، سلطنة عُمان، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية والجمهورية اليمنية، وتسعة مراقبين وهم: الجمهورية الفرنسية، المملكة المتحدة البريطانية، الولايات المتحدة الأمريكية، مجموعة العمل المالي FATF، صندوق النقد الدولي IMF، البنك الدولي WB، ومجلس التعاون الخليجي GCC، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC ومجموعة إيجمونت Egmont Group

- ✓ اختيار مملكة البحرين بالإجماع لاستضافة سكرتارية المجموعة.
- ✓ انتخاب السيد/ محمد البعاصيري من الجمهورية اللبنانية رئيساً للسنة الأولى، والسيد محمود عبد اللطيف من جمهورية مصر العربية نائباً للرئيس.
- ✓ تعيين السيد عادل حمد القليش من المملكة العربية السعودية سكرتيراً تنفيذياً للعمل مدة أربع سنوات قابلة للتجديد.

عام 2005م

- ✓ عقد الاجتماع للعام الأول للمجموعة في مملكة البحرين.
- ✓ منح جمهورية العراق والجمهورية الإسلامية الموريتانية عضوية المجموعة.
- ✓ تشكيل كل من فريق عمل التقييم المتبادل وفريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات.

عام 2006م

- ✓ اعتماد الخطة الاستراتيجية الأولى للمجموعة عن الأعوام الثلاثة المقبلة 2007-2009.
- ✓ اعتماد النظام الداخلي للمجموعة.
- ✓ منح جمهورية السودان عضوية المجموعة

✓ انضمام دولة فلسطين ومملكة اسبانيا كعضو مراقب لدى المجموعة.

سنة 2007م

- ✓ الحصول على صفة عضو مشارك في مجموعة العمل المالي FATF.
- ✓ الحصول على صفة عضو مراقب لدى مجموعة آسيا والمحيط الهادي APG.
- ✓ انضمام مجموعة آسيا والمحيط الهادي APG، كعضو مراقب لدى المجموعة.

سنة 2008م

- ✓ منح دولة ليبيا عضوية المجموعة
- ✓ انضمام منظمة الجمارك العالمية كعضو مراقب لدى المجموعة.

سنة 2009م

- ✓ اعتماد تشكيل منتدى وحدات المعلومات المالية

سنة 2010م

- ✓ انضمام صندوق النقد العربي والمجموعة الأوروآسيوية كعضو مراقب لدى بالمجموعة.

في سنة 2011م

- ✓ الحصول على صفة عضو مراقب لدى المجموعة الأوروآسيوية EAG.
- ✓ انضمام هيئة الأمم المتحدة كعضو مراقب لدى المجموعة.

سنة 2012م

- ✓ تبني المعايير الدولية بالتوصيات الأربعين بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح.
- ✓ انتهاء الجولة الأولى لعملية التقييم المشترك.

في سنة 2013م

- ✓ اعتماد تشكيل لجنة التقييم الوطني للمخاطر.
- ✓ اعتماد تعديل مذكرة التفاهم.

سنة 2014م

- ✓ انضمام جمهورية الصومال الفيدرالية كعضو مراقب لدى المجموعة.
- ✓ اعتماد عملية متابعة برامج الالتزام الضريبي الطوعي لدى الدول الأعضاء.

سنة 2015م

- ✓ منح دولة فلسطين عضوية المجموعة.

سنة 2016م

✓ انضمام أستراليا كعضو مراقب لدى المجموعة.

سنة 2018م

✓ منح جمهورية جيبوتي و جمهورية الصومال الفيدرالية عضوية المجموعة.

✓ انضمام جمهورية ألمانيا الاتحادية كعضو مراقب لدى المجموعة.

✓ استحداث اللجنة الاستشارية.

✓ اعتماد مبادئ رئاسة فرق العمل التابعة للمجموعة.

سنة 2020م

✓ انضمام المفوضية الأوروبية كعضو مراقب لدى المجموعة.

✓ توسيع أعمال لجنة التقييم الوطني للمخاطر لتشمل المخاطر بشكل عام.

سنة 2021م

✓ موافقة على انضمام جمهورية روسيا الاتحادية كعضو مراقب لدى المجموعة.

✓ الموافقة على فكرة إنشاء منصة التعلم الإلكتروني.

✓ الخروج من خطة عمل تعزيز فعالية المجموعة.